03

تحديات عدم المساواة

الرسائل الرئيسية

01

تشمل العوامل التي ترسخ أوجه عدم المساواة: الديناميات الديموغرافية، وتدني جودة التعليم، والفجوات الرقمية، وضعف المؤسسات، والفساد والافتقار إلى الشفافية، ونقص البيانات المتاحة.

02

يعاني 51 مليون شخص في المنطقة العربية من نقص التغذية، مع زيادة مقلقة في «العبء الثلاثي لسوء التغذية»، أي: نقص التغذية وزيادة الوزن والسمنة، كما يعاني الكثيرون من نقص في المغذيات الدقيقة.

03

يشيع في المنطقة العربية التفاوت من حيث الموقع الجغرافي، حيث يقيم 75 في المائة من الفقراء فقراً مدقعاً في مناطق ريفية.

04

تشمل العوامل المحددة لارتفاع عدم المساواة في فرص الحصول على التعليم: ظروف الأسرة، بما في ذلك دخل الوالدين، والتحصيل العلمي، وخصائص المجتمع المحلي.

05

يتأثر الوصول إلى التعليم بعدم الانتشار الكافي لتكنولوجيا النطاق العريض، حيث لا تزيد نسبة انتشاره في المنطقة على 8.8 في المائة، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 12.1 في المائة.

06

يبلغ متوسط درجات بلدان المنطقة على مؤشر مدركات الفساد 32 من أصل 100.

07

قد يؤدي تحول توزيع السكان حسب الفئات العمرية إلى الفئات الأكبر سناً إلى توسيع الفجوة بين من لديهم معاشات تقاعد (وهم غالباً من الرجال) ومن ليس لديهم معاشات تقاعد (وهم غالباً من النساء).

08

قد يسبب الفساد مزيداً من عدم المساواة، وخاصة في ما يتعلق بالقرارات المتعلقة بتوزيع الدخل، واستخدام المعونات، والإنفاق العام على الصحة والتعليم.

03 تحديات عدم المساواة

"المقياس الحقيقي لأي مجتمع هو في كيفية تعامله مع أشد أفراده ضعفاً".

المهاتما غاندي

ألف. عدم المساواة في الوصول على الفرص

يعرَّف عدم المساواة في الوصول إلى الفرص بأنه أي وجه من أوجه عدم المساواة ينشأ عن الفوارق في الظروف، مثل خصائص الوالدين، ونصيب الأسرة من الثروة، ومكان الولادة، ونوع الجنس. ويرتبط عدم المساواة في الوصول إلى الفرص بالقدرة على المشاركة في اقتصاد معافىً، وعلى الوصول إلى السلع والخدمات، وعلى الوصول إلى فرص عمل لائق ، وعلى التمتع بالمساواة في المعاملة. وقد تعتبر القيود على الوصول إلى الفرص سبباً لعدم المساواة، ونتيجة له. فالمحرومون من التعليم، مثلاً، لديهم فرص أقل للوصول إلى العمل اللائق. والعاملون في القطاع غير النظامي، أو العاطلون عن العمل، لديهم فرص أقل للوصول إلى التعليم أو التدريب الجيد.

ولمكان ولادة ومعيشة الفرد أثر دائم على فرصه على مدى الحياة، ويشمل ذلك فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والكهرباء والرعاية الصحية والمدارس الجيدة والعمل اللائق. وتنتشر التفاوتات من حيث الموقع الجغرافي في جميع البلدان، حيث يحظى سكان المناطق الحضرية، عموماً، بفرص أفضل من سكان المناطق الريفية. وهذه التفاوتات تعزز أوجه عدم المساواة على مدى الأجيال بسبب محدودية الفرص وتركز الفقر في الأحياء المحرومة من الخدمات، ما يفضي إلى إستدامة الحرمان. وترتبط التفاوتات من حيث الموقع الجغرافي كذلك بعدم المساواة في الدخل، مما قد يكثّف تركّز الفقر. وفي عالم يشهد تحولاً حضرياً مرتفعاً ومتنامياً، تعتمد معالجة عدم المساواة إلى

حد كبير على ما يحدث في المدن. ولكن لن تستمر أفضلية المناطق الحضرية من حيث الابتكار وفرص التنقل الاجتماعي إذا ما أهملت سياسات التنمية والتخطيط الحضري القضايا المتصلة بالإنصاف[50].

وتعاني بعض الفئات الاجتماعية من أوجه خلل محددة. وكثيراً ما تعاني النساء والفتيات من أوجه خلل أكبر من الرجال من الفئة الاجتماعية ذاتها. والتفاوت واسع، ويستمر في التوسع بمرور الزمن، بين الأفراد من الشعوب الأصلية وغيرهم من فئات السكان في مؤشرات فقر الدخل والتعليم والصحة. واحتمالية وقوع الأشخاص ذوي الإعاقة في شباك الفقر أعلى من غيرهم. ونتيجة لذلك، يمر الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة بنواتج صحية وتعليمية أسوأ، وفرصهم محدودة للوصول إلى سوق العمل، ويعانون من الفقر بمعدلات مرتفعة بشكل غير متناسب. وتتضافر أوجه عدم المساواة من حيث الوصول والفرص عبر هذه الأبعاد المختلفة لتصبح دوامات تأسر أجيالاً في دورات الفقر.

باء. المحركات الإقليمية لعدم المساواة

1. الديناميات الديمغرافية

تواجه المنطقة العربية، بسبب وضعها الديمغرافي، أوجهاً مركبة من عدم المساواة. فقد تضاعف عدد سكان المنطقة أكثر من ثلاث مرات بين عامي 1970 و2015، من 123.5 مليون إلى 398.5 مليون. ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان المنطقة إلى 520.8 مليون نسمة بحلول عام 2030، وإلى 676.3 مليون نسمة بحلول عام 2050. وخلال الفترة نفسها، تضاعف عدد المسنين في المنطقة أربع مرات تقريباً، من 7 ملايين إلى قرابة 27 مليون. ومن المتوقع لهذا الاتجاه الديمغرافي أن يستمر، فيصل عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً فما فوق إلى 49.6 مليون نسمة في عام 2030، وأن يتجاوز عددهم 102 مليون نسمة بحلول عام 2050[51].

تشهد المنطقة العربية حاليا تغييراً ديمغرافياً تاريخياً، من مجتمعات ترتفع فيها معدلات الخصوبة والوفيات، إلى مجتمعات تنخفض فيها هذه المعدلات. ويؤدي هذا التغيير الهام إلى تحول تدريجي في الهيكل العمري للسكان نحو تزايد نسبة كبار السن وتناقص نسبة الأطفال والشباب، أي إلى شيخوخة السكان[52]. ويمكن لهذا التغيير في الهيكل السكاني أن يفاقم عدم المساواة بين مختلف الفئات الاجتماعية. ويمكن أن تؤدي زيادة عدد المسنين من الرجال والنساء إلى توسيع الفجوة القائمة بين الذين يحصلون على معاشات تقاعد والذين لا يحصلون عليها. كما ستتفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بما أن غالبية المشمولين بمعاشات التقاعد في المنطقة هم من الرجال.

وتغيِّر تدفقات غير مسبوقة من الهجرة الدولية الهياكل السكانية في المنطقة العربية. فالمنطقة تستضيف أكثر من 40 مليون مهاجر ولاجئ، وحوالي 17 مليون نازح داخلياً. ويعيش أكثر من 29 مليون شخص من البلدان العربية خارج بلدانهم الأصلية[53]. وتصعِّب ديناميات السكان والهجرة هذه تقليص فجوات عدم المساواة، علاوة على أنها تضع موارد المنطقة تحت ضغوط هائلة.

> "التعليم هو أعظم محرك للتنمية الشخصية. ويعتمد تحسين الإنتاجية ونشر الرخاء اعتماداً حاسماً على تحسين مستويات التعليم والمهارة بين الناس، وذلك عبر التأكد من وصول الجميع إلى مدارس جيدة وتعليم عالي الجودة والتدريب على المهارات".
>
> نيلسون مانديلا

2. تدني نوعية التعليم

يتطلب الإنصاف في التعليم أن توفر النُظُم التعليمية لجميع الطلاب فرصاً متساوية للتعلُّم. وهذا لا يعني أن جميع الطلاب يجب أن يحصلوا على نتائج تعليمية متساوية، لكن لا ينبغي أن تكون التباينات في نتائجهم متصلة بخلفياتهم أو بظروف اقتصادية واجتماعية لا يمكنهم التحكم بها. ويتطلب الإنصاف في التعليم أيضا أن يكتسب الطلاب من مختلف الخلفيات، على قدم المساواة، من التعليم في المرحلة بعد الثانوية مؤهلات منشودة، مثل الشهادات الفنية والدرجات الجامعية، تمهد لهم سُبُل النجاح في سوق العمل، وتتيح لهم تحقيق كامل إمكاناتهم كأعضاء فاعلين في المجتمع.

لا يزال عدم المساواة في التحصيل العلمي (عدد سنوات الدراسة) أعلى في المنطقة العربية منه في أي منطقة أخرى في العالم، مع اختلاف كبير بين البلدان العربية الغنية وتلك الفقيرة[54]. كما تسببت الجائحة بتعطيل شديد للتعليم في المنطقة: فأغلقت معظم المؤسسات التعليمية أبوابها لأشهر، ما أثر على مسيرة التعليم لأكثر من 110 ملايين طالب وطالبة[55]. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومات العربية لضمان استمرارية التعليم، لم يتمكن طلاب كثيرون من الوصول إلى برامج التعلُّم عن بعد. وكان 70 في المائة من الطلاب المعزولين عن التعليم يعيشون في مناطق ريفية، وقد تأخروا كثيراً عن أقرانهم المقيمين في المدن، ما زاد من أوجه عدم المساواة والتفاوت في المنطقة.

وتشمل العوامل الأخرى لعدم المساواة في الوصول إلى التعليم: نوع الجنس والتوزيع الجغرافي. ويزيد تعرض الفتيات العربيات أكثر عرضة بثلاث مرات من الفتيان للانقطاع عن المدارس[56]. وتبلغ نسبة الشابات خارج التعليم والعمل والتدريب 73 في المائة في اليمن، و49.5 في المائة في مصر، و32.2 في المائة في الأردن[57]. وفي اليمن، لا يتجاوز معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية، بين الفتيات من الأسر الفقيرة الأمية التي تعيش في المناطق الريفية، 4 في المائة، مقارنة بالفتيات الأغنى نسبياً اللواتي يعشن في المناطق الحضرية، حيث تبلغ نسبة الالتحاق 99 في المائة. وكذلك تبلغ، في مصر، احتمالية التحاق الشباب والشابات من الخلفيات الميسورة بالجامعة 97 في المائة، مقابل 9 في المائة للشباب والشابات من الخلفيات الأكثر هشاشة. تدل هذه البيانات على أن ارتفاع مستويات عدم المساواة في الوصول إلى التعليم في المنطقة العربية يعود، بدرجة كبيرة، إلى ظروف الأسرة، بما في ذلك دخل الوالدين، ومستوى تحصيلهما العلمي، وخصائص المجتمع المحلي.

3. الفجوة الرقمية

الفجوة الرقمية عامل آخر في تفاقم عدم المساواة في المنطقة العربية. خلال عمليات الإغلاق التي فرضتها الجائحة، اعتمدت غالبية البلدان العربية حلولاً رقمية، بما في ذلك التعليم الافتراضي، والمؤتمرات عبر الإنترنت، والعمل عن بعد، والتجارة الإلكترونية، والخدمات العامة عبر الإنترنت، والطبابة عن بعد وقد وسعت هذه المبادرات نطاق عدم المساواة نتيجة لمحدودية وصول العديد من السكان إلى الإنترنت بأسعار معقولة. وحال عامل آخر، هو تدني انتشار تكنولوجيا النطاق العريض، دون المساواة في الوصول إلى هذه الحلول الرقمية. ولا يتجاوز انتشار هذه التكنولوجيا في المنطقة 8.8 في المائة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 12.1 في المائة[58].

تهدد الفجوة الرقمية بإدامة الأوجه القائمة من عدم المساواة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفي الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت على الصعيد العالمي مثال لذلك: ففي بلدين من كل ثلاثة بلدان، يستخدم الإنترنت عدد أكبر من الرجال مقارنة بالنساء. ووضع النساء في المناطق الريفية أصعب، إذ تواجههن عقبات أكبر في الحصول على التدريب والتعليم مقارنة بالرجال في المناطق الريفية، ومن النساء في المناطق الحضرية.

وتبرز فجوة رقمية أيضاً بين بلدان المنطقة العربية. فأهم التحديات التي تواجهها بلدان مجلس التعاون الخليجي تتصل بتطوير التطبيقات والخدمات المتكاملة التي تمكّنها من الاستفادة من بنيتها التحتية التكنولوجية المتطورة. ولدى هذه البلدان نُظُم إيكولوجية متقدمة للابتكار، وقد جرى إنشاء عدد من حاضنات التكنولوجيا فيها. وأما البلدان المتوسطة الدخل، فتواجه مشاكل في البنية التحتية التكنولوجية وفي توفير الخدمات. والبنى التحتية في البلدان الأقل نمواً والبلدان المتأثرة بالنزاعات إما مدمرة أو محدودة الأداء.

> "على الصعيد العالمي، أبرز ابتكار المنتجات تكنولوجيات جديدة تعطي الأفضلية للعاملين الأفضل تعليماً. واستجاب أرباب العمل بزيادة الطلب على العاملين الأفضل تعليماً الذين يسهل عليهم إتقان التكنولوجيا الجديدة. فأسفر ذلك عن زيادة معدلات التوظيف وارتفاع معاشات الأفضل تعليماً مقارنة الأقل تعليماً. وتزداد كفة هذا التحيز ميلاً بابتكار العمليات الذي يفضي إلى تزايد التحول نحو استخدام الآلات، كما هي حال خطوط المصانع والمتاجر الكبرى (السوبرماركت)، ما يؤدي مباشرة إلى فقدان الوظائف".
>
> فايزة شاهين، 2022

4. ضعف المؤسسات

تلح الحاجة إلى مؤسسات قوية تعزز مكاسب رأس المال البشري، بحيث تتحول إلى فرص عمل لائق تؤدي بدورها إلى الحد من الفقر. وبالمقابل، قد يسبب ضعف المؤسسات استقطاباً شديداً للتفضيلات الاجتماعية، والحد من قدرة الحكومة على الاستجابة للصدمات، وقد يعوق ذلك قدرة الدولة على تقديم الخدمات بكفاءة. وقد يخل ضعف المؤسسات بالنمو الاقتصادي، إذ يحد من ثقة المستثمرين، وآليات إيجاد فرص العمل، وثقة الجمهور بالدولة ومؤسساتها[59]. وكثيراً ما ترتبط المؤسسات الضعيفة بعجز في الحوكمة ناجم عن عدم تحقيق مستوى من النمو في النُظُم السياسية والمؤسسية يكفي لوجود حوكمة سريعة الاستجابة وخاضعة للمساءلة التي تمكّن من تحقيق تنمية بشرية مستدامة وشاملة للجميع.

ويتطلب الحدّ من أوجه عدم المساواة في المنطقة العربية إعادة التأكيد على دور الدولة باعتبارها الضامنة الأساسية للمساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لإعادة توزيع الموارد توزيعاً منصفاً. وهذه عملية سياسية أولاً وقبل كل شيء، تتطلب، على الصعيد الوطني، تغييرات هيكلية، وإصلاحات نُظُمية، اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وقانونية، تنهي أشكال التمييز كافة. ولا بد أيضاً من إنشاء هياكل دولية داعمة وآليات عالمية.

ويتبين من التجربة أن السياسات العامة تؤدي دوراً رئيسياً في الحد من الجذور الهيكلية لعدم المساواة، وفي إرساء

الشكل 17. **مؤشر مدركات الفساد في المنطقة العربية، 2021**

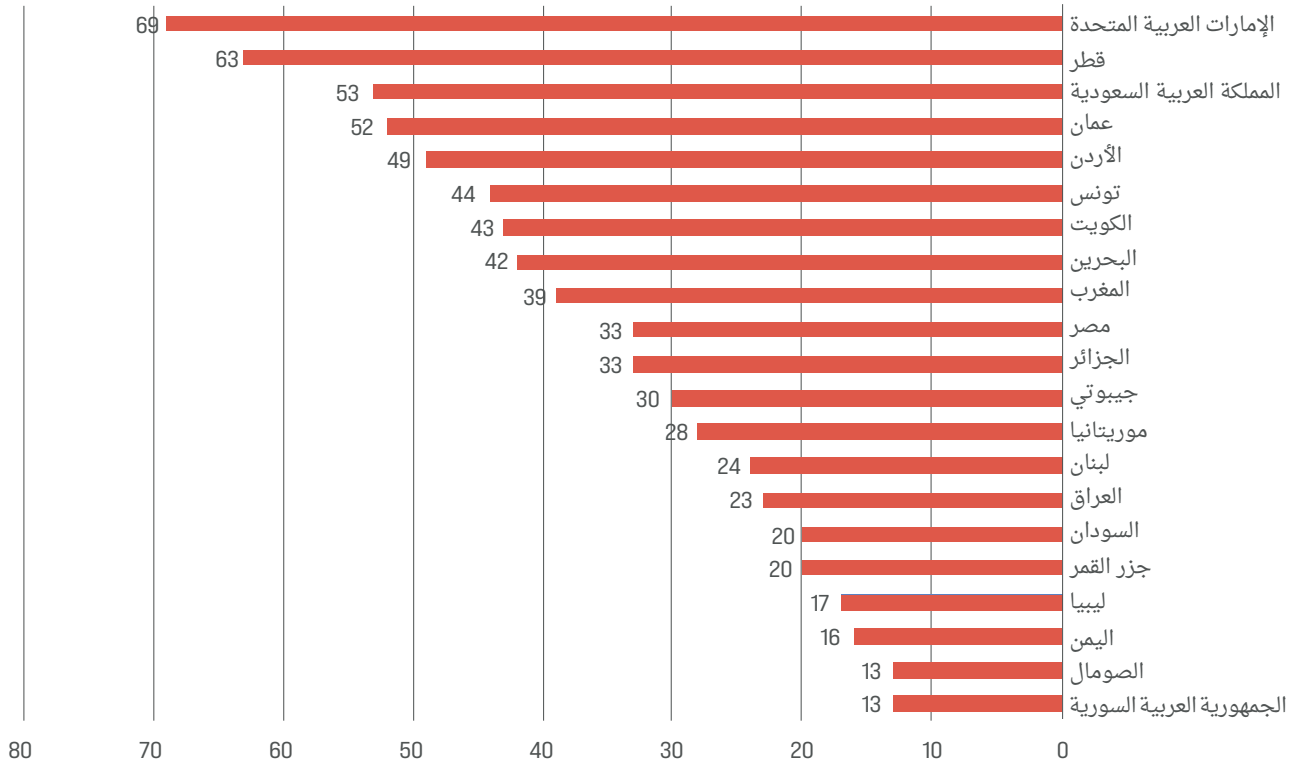

المصدر: حسابات الإسكوا على أساس بيانات الشفافية الدولية.

أسس للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي المستدامين والمنصفين. وللاستثمارات العامة الرامية إلى توفير التعليم الجيد والخدمات الصحية الأساسية للجميع إسهامات لا يُستهان بها في الحد من الفقر وعدم المساواة. ومن الممكن استقاء دروس قيِّمة من تجارب البلدان التي ينخفض فيها عدم المساواة عن أهمية السياسات الواسعة النطاق والمتسقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات القطاعية، وعن ضرورة التوافق السياسي على آراء لمعالجة تزايد عدم المساواة.

ويتطلب الخروج من دوامة عدم المساواة أيضاً مؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية دامجة للجميع ، وتستجيب لاحتياجاتهم، وتعزز مشاركتهم الفاعلة في عمليات صنع القرار. وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على ضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها لجميع شرائح المجتمع، وعلى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم جميع الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكبار السن والشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين داخليا، والمهاجرين[60]. ويجب أيضاً أن تنعكس أصوات واهتمامات النساء والفتيات على تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، لا سيما وأن لأوجه المساواة بين الجنسين جذور عميقة في صلب المجتمعات العربية.

5. الفساد والشفافية

ثمة حلقة تآزر بين الفساد وانعدام الشفافية وعدم المساواة. فالفساد غالباً ما يفضي إلى تفاقم عدم المساواة، لا سيما في ما يتصل بقرارات توزيع الدخل، واستخدام المعونات، والإنفاق العام على الصحة والتعليم. وقد ينتج عدم المساواة مباشرة عن الفساد، لأن موارد النمو الاقتصادي وفوائده قد توزع على الأشخاص الذين يدعمون النخب السياسية، وغالباً ما يكون ذلك على حساب عامة الناس[61]. كما يسهم عدم المساواة في ترسيخ الفساد، ويدفع الناس إلى الانخراط في أنشطة فاسدة مثل الرشاوى. وتشير التقديرات إلى أن زيادة واحدة في درجة الانحراف المعياري للفساد قد تؤدي إلى انخفاض سنوي بنسبة 7.8 في المائة في دخل الفقراء[62].

وتواجه المنطقة العربية مصاعب جمة في مكافحة الفساد. في عام 2021، بلغ متوسط درجات بلدان المنطقة على مؤشر مدركات الفساد 32 من أصل 100[63]، وهذا المؤشر

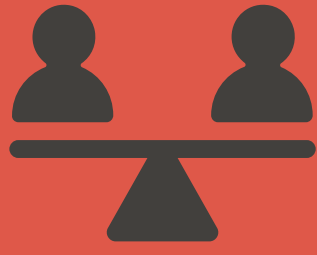

يعتقد حوالي 41 فـي المائة من الرجال و37 في المائة من النساء في لبنان أن مكافحة الفساد أمر أساسي لتعزيز المساواة في بلدانهم.

مسح الإسكوا، 2022

يصنف البلدان حسب مستويات تصورات وقوع الفساد في القطاع العام كما تحددها تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي.

ورغم تقدم حثيث في مكافحة الفساد في قطر والإمارات العربية المتحدة، لا تزال بلدان أخرى متأخرة، فلم تحقق إلا درجات منخفضة تصل إلى 13 في الصومال والجمهورية العربية السورية، و16 في اليمن، و17 في ليبيا (الشكل 17).

وقليلة هي البلدان العربية التي اعتمدت قوانين للوصول إلى المعلومات، مع أن لهذه القوانين أهمية حاسمة لتحقيق الحكومة المفتوحة. كما تبرز حاجة إلى آليات مؤسسية مناسبة لضمان تنفيذ وإنفاذ قوانين المعلومات. ولم تعتمد مبادرات لتشجيع مشاركة المواطنين وانخراطهم إلا في بلدان عربية قليلة. وتضعف، في بلدان عربية عديدة، مشاركة أصحاب المصلحة، والمشاورات، والنُهُج التشاركية في السياسات الحكومية، ومبادرات تقديم الخدمات.

والافتقار إلى الشفافية عامل مؤثر آخر على عدم المساواة. وعدم قدرة الجمهور على الوصول إلى بيانات جيدة ومنتظمة ودقيقة عن توزيع الدخل والثروة يعوق النقاش العام حول القضايا الاقتصادية والسياسات العامة.

والحكومة المفتوحة عامل أساسي لتحقيق الشفافية والمساءلة في المنطقة، ولتنفيذ خطة عام 2030. وقد يكون للحكومة المفتوحة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي[64]. وأداء العديد من البلدان العربية ضعيف في هذا المجال مقارنة ببلدان خارج المنطقة ذات مستويات مماثلة من التنمية الاقتصادية.

6. القصور في البيانات

تفتقر المنطقة العربية إلى بيانات موثوقة عن عدم المساواة. وتنشر الحكومات العربية أرقام النمو الاقتصادي سنوياً، ولكنها لا تشير إلى كيفية توزيع النمو على السكان: من يكسب ومن يخسر من السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة. ولتوفير هذه البيانات أهمية بالغة لصياغة السياسات العامة. وهذه البيانات ضرورية أيضا لتحسين القدرات الجماعية على قياس ورصد أبعاد أخرى غير الدخل والثروة للتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل أبعاد البيئة وما بين الجنسين من عدم المساواة. والافتقار إلى معلومات مفتوحة وشفافة وموثوقة عن عدم المساواة في المنطقة عائق خطير لجهود الحد من عدم المساواة، ويؤدي إلى تقديرات أقل من الواقع بكثير عن المستويات الفعلية لعدم المساواة ومخاطره على الأفراد والمجتمعات.

وثمة تباين تام في وجهات النظر بشأن عدم المساواة: تعريفه، وكيفية تطوره، وكيفية معالجته. ويطعن أصحاب وجهة نظر ما، أحياناً، حتى في مصادر البيانات والمقاييس المستخدمة لدعم حجج وجهة النظر الأخرى. وما ثمة إجماع على مدى عدم المساواة، ولا على كيفية قياسه، ولا على المستويات المقبولة منه. على سبيل المثال، لا يمكن تقييم ارتباط عدم المساواة في الدخل بالوفيات في المنطقة، لأن البلدان العربية لا تبلغ بشكل موثوق عن عدم المساواة في الدخل، والبيانات المتاحة لا تشمل أشد السكان هشاشة، وتصنف على أساس جغرافي. وفي غياب البيانات بين البلدان، أظهرت الدراسات المحلية أن برامج التأمين الصحي (الحماية من المخاطر على مدى الحياة)، لدى العديد من البلدان العربية، ترجح كفة الطبقة الوسطى في

المناطق الحضرية. ورغم أن برامج التحويلات النقدية و/أو غيرها من نُهُج المساعدة الاجتماعية تغطي أفقر السكان، ولكن ليس الفئات الأخرى المعرضة للهشاشة، مثل العاملين في القطاع غير النظامي الذين لا يشملهم، في معظم البلدان العربية، أي برنامج للحماية الاجتماعية[65].

ومن الصعب الحصول على بيانات موثوقة عن الأشخاص العاملين في القطاع غير النظامي، الذين غالباً ما تهملهم برامج الحماية الاجتماعية. وبيّن تحليل أُجري قبل الانتفاضات الشعبية، التي اندلعت في عام 2010، أن القطاع غير النظامي يوظّف 40-50 في المائة من العمال في الجزائر ومصر والمغرب وتونس، وأكثر من 20 في المائة من العمال في الجمهورية العربية السورية[66]. ولا يمكن تصنيف الوفيات على أساس الشمول في برامج الحماية الاجتماعية، وبالتالى لا يمكن تقييم أثر الاستثناء منها على الوفيات.

وتواجه المنطقة العربية مصاعب أيضاً في إنتاج بيانات دورية عن الدخل والثروة، وهي ضرورية لقياس عدم المساواة. وتسجل البلدان العربية مراتب متدنية على مؤشر الشفافية في عدم المساواة، الذي يقيّم توفر المعلومات عن الدخل والثروة في بلد ما، وجودة هذه المعلومات. وقد سجلت 3 بلدان عربية من أصل 22 درجة صفر. ولم تصدر هذه البلدان، خلال السنوات العشر الماضية، أي بيانات عن الأبعاد الأربعة التالية التي تؤلّف المؤشر: المسوح عن الدخل، وبيانات ضريبة الدخل، والمسوح عن الثروة، وبيانات ضريبة الثروة. ولدى سبعة عشر بلداً درجة تتراوح بين 0.5 و 2.5، ما يعني أنها لم تنتج سوى جداول عن مسوح الدخل (مع تباين في الجودة والتواتر). وسجل بَلَدان فقط 3 درجات، ما يشير إلى بيانات دخل أكثر تفصيلاً[67].

وعادة ما تُستمد البيانات المتعلقة بالفقر من مؤشرات تُجمع على مستوى الأسر، ما يصعِّب قياس الفقر بين بعض فئات السكان، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين. ونتيجة لذلك، لا تأخذ السياسات الاجتماعية القائمة على مسوح الأسر فى الاعتبار احتياجات فئات معينة مثل المرأة والأشخاص ذوى الإعاقة.

وتفتقر آليات تجميع البيانات في الهيئات الإحصائية الوطنية في المنطقة إلى السلاسة، ما يتسبب بثغرات وتباينات في سلاسل البيانات الوطنية. والهيئات الإحصائية الوطنية لا تأخذ في الاعتبار البيانات من المصادر الإدارية. ولذلك، تبرز حاجة إلى بيانات أدق على مستوى البلدان، وكذلك إلى دراسات عن اتجاهات عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة في الثروة في جميع أنحاء المنطقة.

جيم. السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة والإدماج: خارطة طريق عملية

يتبع هذا القسم نفس الطريقة المتبعة في التقرير العالمي الرائد الذي صدر عن مجموعة باثفيندرز[68]. والتقرير يصنف السياسات التي يمكن اعتمادها ضمن الفئات الثلاث التالية: السياسات التي تحقق أثراً ملموساً، والسياسات التي تعزز التضامن، والسياسات التي تضمن المصداقية والثقة. ويتناول التقرير أيضاً الأطراف التي قد تنفذ السياسات، وأساليب التنفيذ ومصادر التمويل المحتملة.

الخيارات الموصى بها	فئة السياسات	أسباب اعتماد هذه الخيارات	جهة التنفيذ	طريقة التنفيذ	الأدوات والدعم المحتملان
اعتماد ضريبة تضامن	**تعزيز التضامن**	تستهدف ضريبة الثروة التضامنية المقترحة في البلدان العربية الفئات الأكثر ثراءً في المجتمع لتمويل البرامج التي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة. وقد تشجع ضريبة التضامن الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار على الأجل الطويل.	الحكومات (وزارة المالية) والبرلمان، معلومات من المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية.	الدعم من الخبراء. يمكن لوزارة المالية إجراء دراسة جدوى. يمكن لوزارة المالية تقديم مقترحات بشأن السياسات، وإعداد قانون ذي صلة لكي يصادق عليه البرلمان. العملية القانونية. يُعتمد على خصائص البلد.	تتيح الإسكوا وغيرها من الوكالات المتخصصة الدعم الفني العيني من أجل إجراء دراسات الجدوى أخرى.
تحسين الخدمات العامة	**تحقيق أثر ملموس**	يتيح ضمان كفاءة الخدمات العامة، مثل العيادات الصحية والمستشفيات والمدارس والنقل والمياه والصرف الصحي، توفير الخدمات الأساسية للسكان، وكذلك فرص عمل تشتد الحاجة إليها.	الوزارات والوكالات المتخصصة التابعة للحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين.	هناك حاجة إلى تقييم الخدمات والبرامج العامة لمعالجة مَواطن الضعف وتعزيز مَواطن القوة.	تتيح الإسكوا الدعم الفني العيني في استخدام بعض الأدوات العملية، مثل أداة الإسكوا لتقييم الثغرات في مراعاة السياسات والبرامج العامة للعدالة الاجتماعية.
زيادة فرص العمل	**تحقيق أثر ملموس**	فرص العمل هي أفضل وسائل الحد من الفقر؛ ولكن لا يمكن الاكتفاء بالاتكال على السوق لإيجاد الوظائف المستدامة اللائقة.	الوزارات والوكالات المتخصصة التابعة للحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين.	ويتعين على الجهات الحكومية المعنية أن تتعاون مع القطاع الخاص في رعاية الابتكار والتغيُّر التكنولوجي، وفي دعم إنتاجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المهارات، وتطوير المواهب واستقطابها، وزيادة المشاركة في القوى العاملة، وتوسيع نطاق وتوفر التدريب الصناعي وتيسير الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.	تتيح الإسكوا الدعم الفني العيني في استخدام بعض الأدوات العملية، مثل مرصد المهارات للإسكوا.

الخيارات الموصى بها	فئة السياسات	أسباب اعتماد هذه الخيارات	جهة التنفيذ	طريقة التنفيذ	الأدوات والدعم المحتملان
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	**تأمين المصداقية والثقة**	وبالوتيرة الحالية، سيستغرق الوصول إلى المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية 142 عاماً. ولن تتحقق المساواة بشكل عام ما دامت المساواة بين الجنسين بعيدة المنال.	الجهات الحكومية المعنية والبرلمان، بدعم من المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية.	وتحسين جمع البيانات والإحصاءات والتحليلات المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين، والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس ضروري لتبيُّن أوضاع النساء والفتيات ذوات الأوضاع الهشة في المنطقة، وتلبية احتياجاتهن.	ويمكن طلب الدعم الفني العيني من أجل إجراء دراسات الجدوى من الإسكوا و/أو وكالات دولية متخصصة أخرى. وصممت الإسكوا أدوات لجمع البيانات لمساعدة المسؤولين على وضع سياسات ترتكز إلى معلومات ومؤشرات منهجية. يرجى الاطلاع على الرابط: http://genderjustice./unescwa.org
تطبيق ضرائب عادلة	**تحقيق أثر ملموس**	سيساعد اعتماد نُظُم ضريبية فعالة على توليد موارد محلية موجهة نحو إيجاد فرص العمل وبرامج تستهدف الفقراء للحماية الاجتماعية.	الجهات الحكومية المعنية والبرلمان، بدعم من المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية.	وبدعم من الخبراء، وتنصح وزارة المالية بدراسة السياسة المقترحة وإعداد قانون ذي صلة للبرلمان لإقراره.	ويمكن طلب الدعم الفني العيني من أجل إجراء دراسات الجدوى من الإسكوا و/أو وكالات دولية متخصصة أخرى.
تعزيز نُظَم الحماية الاجتماعية	**تحقيق تأثير ملموس/ تعزيز التضامن**	لا تزال نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية تعاني من أوجه قصور شديدة. ولا تتجاوز نسبة الذين يغطيهم استحقاق أو أكثر من استحقاقات الحماية الاجتماعية 35 في المائة.	الحكومة، ووزارة الشؤون الاجتماعية/التنمية، ووزارة المالية، وغيرها من الكيانات العامة المعنية، ومؤسسات التأمين الاجتماعي، والبرلمان، بدعم من المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية.	ولا بد من تحليل نُظُم وبرامج الحماية الاجتماعية في البلدان العربية وتقييمها. وينبغي اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة أوجه القصور المحددة.	ويمكن طلب الدعم الفني العيني من أجل إجراء دراسات الجدوى من الإسكوا و/أو وكالات دولية متخصصة أخرى. وستنشر الإسكوا قريباً لمحات قُطرية عن الحماية الاجتماعية، لمساعدة صانعي القرار على تحسين الحماية الاجتماعية.

الخيارات الموصى بها	فئة السياسات	أسباب اعتماد هذه الخيارات	جهة التنفيذ	طريقة التنفيذ	الأدوات والدعم المحتملان
ضمان الإنصاف في الأجور وظروف العمل	**تحقيق أثر ملموس**	سجلت المنطقة العربية أدنى تغطية بالحد الأدنى للأجور على مستوى العالم. وينتشر عدم المساواة في الحد الأدنى للأجور في المنطقة، حيث لا يتسق التنفيذ نتيجة لانتشار الطابع غير النظامي واستبعاد الفئات الهشة.	الحكومة، ووزارة الشؤون الاجتماعية/التنمية، وغيرها من الكيانات العامة المعنية، والبرلمان، بدعم من المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية.	ويجب ربط الحد الأدنى للأجور بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى الرامية إلى تعزيز المساواة والحماية الاجتماعية للجميع (بمن فيهم العاملين غير النظاميين)، مثل تقديم المساعدة الاجتماعية وتنفيذ سياسات إيجاد فرص العمل. ولتشجيع الإنفاذ، يمكن للبلدان العربية أن تفعّل خدمات تفتيش أماكن العمل.	ويمكن طلب الدعم الفني العيني من أجل إجراء دراسات الجدوى من الإسكوا و/أو وكالات دولية متخصصة أخرى، مثل منظمة العمل الدولية.
تحسين جودة التعليم ومعدلات الاحتفاظ بالطلاب والطالبات	**تحقيق أثر ملموس**	لا يزال عدم المساواة في التحصيل العلمي (عدد سنوات الدراسة) أعلى في المنطقة العربية منه في أي منطقة أخرى في العالم، ولا سيما بين الفتيات الصغار، مع اختلاف كبير بين البلدان العربية الغنية وتلك الفقيرة.	وزارة التربية والتعليم وغيرها من الجهات العامة المعنية، والقطاع الخاص. الوكالات الإقليمية والدولية المتخصصة.	ويتعين على الحكومات أن تعيد النظر في نظامها التعليمي وبرامجها لضمان المساواة في الوصول إلى المدارس الجيدة، والتعليم بجودة عالية، والتدريب على المهارات، والاحتفاظ بالطلاب في المدارس العامة.	منظمات الأمم المتحدة المتخصصة (اليونسكو) وغيرها من الشركاء الإنمائيين.
توفير مساكن بكلفة أقرب إلى المتناول	**تحقيق أثر ملموس**	حال النقص الشديد في المساكن الاجتماعية الميسورة الكلفة دون وصول الكثيرين في المنطقة العربية إلى المنازل لأول مرة، وإلى أماكن إقامة بنوعية معقولة.	الكيانات الحكومية المركزية والمحلية والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين.	اعتماد استراتيجيات لمعالجة جانب العرض والطلب في سوق الإسكان، مثل تعديل حيازات العقارات، وتأمين التمويل، والحصول على الأراضي، وصياغة معايير الأهلية.	المنظمات الدولية، مثل الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، على استعداد لتقديم الدعم الفني. وتُعدُّ أداة مثل تعدادات السكان والمساكن في المنطقة العربية التي وضعتها الإسكوا مرجعاً جيداً.

الخيارات الموصى بها	فئة السياسات	أسباب اعتماد هذه الخيارات	جهة التنفيذ	طريقة التنفيذ	الأدوات والدعم المحتملان
تقليص الفجوة الرقمية	**تأمين المصداقية والثقة**	سد الفجوة الرقمية ضروري لتحقيق المساواة والإدماج في المنطقة العربية.	الحكومة، ووزارة الاتصالات، وغيرها من الكيانات العامة المعنية، بدعم من المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية.	توسيع نطاق النفاذ الرقمي والتغطية الرقمية ليشمل المناطق الحضرية والريفية. ضمان الوصول الميسور التكلفة والسهل إلى التحول الرقمي.	المنظمات الدولية، واتفاقات التعاون الدولي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
تعزيز مفهوم إدماج الإعاقة في العمل	**تعزيز التضامن**	فرص العمل المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية محدودة، وذلك بسبب التحيُّز والتمييز ونقص التعليم وعدم الوصول إلى وسائل النقل والإقصاء الاجتماعي والافتقار إلى الخبرة والثقة.	الجهات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمان والمنظمات الدولية.	وينبغي وضع استراتيجية لتوظيف الشباب ذوي الإعاقة تشتمل على التالي: • تعزيز المهارات والقدرات والاستقلالية • توفير الدعم وقنوات التوظيف • جعل العمل مدفوع الأجر، بحيث يدرك الأشخاص ذوو الإعاقة أنه ثمة مقابل للعمل • تحسين الاحتفاظ بالوظائف وسُبُل العودة إلى العمل • توفير دعم منسق وسلس • إشراك أرباب العمل	يمكن لبعض الأدوات أن تساعد صناع القرار في تصميم استراتيجيات مستنيرة، مثل لوحة معلومات الأشخاص ذوي الإعاقة.
بناء مؤسسات فعالة لتحقيق الإدماج الاجتماعي	**تأمين المصداقية والثقة**	لا تزال بلدان المنطقة العربية تواجه مصاعب في بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، تتسم بالانفتاح وسهولة الوصول إليها.	جميع الجهات العامة بدعم من البرلمان ومجلس الوزراء	ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع الحيّز المدني؛ وتعزيز المؤسسات الممثلة؛ وإزالة القيود عن المجتمع المدني، بما في ذلك حرية الاجتماع وحشد الموارد؛ ورفع القيود المفروضة على مشاركة وتمثيل الشباب والنساء والفئات الاجتماعية في العمليات السياسية والمدنية، وخاصة على المستوى المحلي.	اتباع نهج الحكومة بأكملها بدعم من المنظمات الدولية والإقليمية.